الإطار الناظم للمختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار

(Regulatory Sandbox Framework)

كانون الأول، 2023

Accept ▸ Predict ▸ Test ▸ Intercept ▸ Graduate or Desist ▸

البنك المركزي الأردني

دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني

قسم التكنولوجيا المالية والابتكار

هاتف: 301 4630 6 962+ داخلي: 2655 / 1510 / 1708

فاكس: 521 4600 6 962+

الموقع الإلكتروني: www.cbj.gov.jo

البريد الإلكتروني: Jo-Fintech@cbj.gov.jo

فهرس المحتويات

مقدمـــة: ..... - 5 -
أولاً: التعريف بالمختبر التنظيمي ..... - 6 -
ثانياً: الأهداف العامة للمختبر التنظيمي ..... - 6 -
ثالثاً: المبادئ الأساسية للمختبر التنظيمي ..... - 7 -
رابعاً: الفئات المستهدفة من المختبر التنظيمي ..... - 10 -
خامساً: الأنشطة المستهدفة من المختبر التنظيمي ..... - 10 -
سادساً: معايير قبول طلبات الانضمام للمختبر التنظيمي ..... - 10 -
سابعاً: مراحل التعامل مع طلبات الانضمام للمختبر التنظيمي ..... - 11 -
1. مرحلة تقديم الطلب: ..... - 11 -
2. مرحلة تقييم الطلب: ..... - 12 -
3. مرحلة التوجيه: ..... - 12 -
4. مرحلة الاستعداد للاختبار: ..... - 12 -
5. مرحلة الاختبار: ..... - 13 -
6. مرحلة التخريج: ..... - 14 -
ثامناً: التقارير ..... - 15 -
تاسعاً: أحكام عامة ..... - 15 -

قائمة الاختصارات

Abbreviations	Discerption in English	الوصف باللغة العربي
CBJ	Central Bank of Jordan	البنك المركزي الأردني
Fintech	Financial Technology	التكنولوجيا المالية
Jo-Fintech	Jordan Financial Technology Hub	مركز التكنولوجيا المالية الأردني
JoRegBox	Jordan Regulatory Sandbox	المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار
Regtech	Regulation Technology	التكنولوجيا التنظيمية
Risktech	Risk Technology	تكنولوجيا إدارة المخاطر
Suptech	Supervision Technology	التكنولوجيا الرقابية

مقدمـــة:

برزت التكنولوجيا المالية (Fintech) كمجال واعد على مســـتوى العالم اندفعت وتيرته في العقد الأخير، حيث تكمن الاســـتفادة من التكنولوجيا الحديثة في تقديم خدمات ومنتجات مالية ومصـــرفية متقدمة لقاعدة أوسع من العملاء. هذا التطور هو نتيجة مباشرة للتقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات، الذي أدى بدوره إلى ظهور جيل جديد من الحلول المالية والمصـرفية المبتكرة، بالتالي تعزيز كفاءة الخدمات المالية بشكل كبير والتأثير بشكل إيجابي على الاقتصادات المحلية.

إدراكًا لأهمية مواكبة التطورات التكنولوجية السـريعة ودورها المحوري في الحفاظ على الاسـتقرار المـالي والنقدي، يلتزم البنـك المركزي الأردني بتعزيز الابتكـار في اســـتخدام التكنولوجيـا المـاليـة المتطورة وحلولها الرقمية الناشـــئة، والهدف من ذلك هو تحفيز التقدم والتغيير وتوليد المبادرات في كل من القطاعين العام والخاص. يســاعد هذا النهج على جذب وتوســيع الاســتثمارات داخل المملكة ورأب الفجوة بين جانبي العرض والطلب، بما يتماشــى مع احتياجات الســوق وتعزيز إطلاق خدمات ومنتجـات ماليـة مبتكرة ذات قيمـة مضـــافة من ر يادييي الأعمـال والمبتكرين في الســـوق المحلية والإقليمية.

هذا المسـعى يعطي الأولوية للوصـول الآمن إلى الخدمات المالية الرقمية، وبما يضـمن أعلى معايير الأمن السيبراني وحماية المستهلك المالي وشفافية ونزاهة النظام المالي وتعزيز القدرة التنافسية. وكل ذلك يتماشـى مع الهدف الوطني المتمثل في تعزيز التحول الرقمي والاقتصـاد الرقمي وجعل الأردن مركزًا إقليميًا رائدًا ووجهة اســـتثمارية للتكنولوجيا المالية والابتكار، وتشـــجيع التحول إلى مجتمع رقمي غير نقدي باستخدام الخدمات المالية الرقمية، والذي يأتي في سياق الرؤى والتوجيهات الملكية السامية.

إحدى الأدوات الرئيســـية التمكينية للنظام البيئي للتكنولوجيا المالية والابتكار في الأردن والمدرجة تحت مظلة مركز التكنولوجيا المالية والابتكار (Jo-Fintech) لدى البنك المركزي الأردني هو المختبر التنظيمي لابتكارات التكنولوجيا المالية (JoRegBox) الذي تم إنشـــاؤه كبيئة تنظيمية تجريبية حقيقية خاضـعة للرقابة؛ بهدف تمكين رواد الأعمال والمبتكرين من اختبار التطبيقات المالية الرقمية مع عملاء حقيقيين. تم تصـــميم هذه المبادرة لدعم وتشـــجيع الابتكار والتطوير في قطاع التكنولوجيا المالية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز القدرة التنافسية في مجال الخدمات المالية الرقمية، إلى جانب تحسين الوصـول إلى الخدمات المالية الرسمية مع الحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المالي وحماية حقوق وبيانات المستهلكين الماليين.

تحقيقًا لهذه الغاية، تعمل هذه الوثيقة كإطار تنظيمي يحدد إجراءات عمل المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية في البنك المركزي الأردني، أحد المكونات الرئيســـية للنظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الأردن، وعنصر هام في تعزيز بيئة مبتكرة ورائدة داخل القطاع المالي والمصرفي. ومن المهم الإشـــارة إلى أن هذا الإطار في وضـــعه الحالي ملزم بكافة بنوده، ويحتفظ البنك المركزي الأردني بصـلاحية تعديله حسـب الضـرورة لضـمان تعزيز وتيرة الابتكار التكنولوجي بشـكل أمثل ومستدام وبما يحافظ على سلامة واستقرار القطاع المالي والمصرفي.

أولاً: التعريف بالمختبر التنظيمي

يعد المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار بيئة تنظيمية تجريبية حقيقية آمنة وخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي الأردني. يتيح المختبر التنظيمي لرياديي الأعمال والمبتكرين من إجراء اختبارات للمنتجات والخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة باستخدام الحلول الرقمية التي تم تطويرها بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة من خلال عملاء حقيقيين ووفق النهج المستند على المخاطر، وضمن معايير وضوابط محددة بشكل واضح وبأقصى درجات الشفافية.

ضمن هذه البيئة التنظيمية، تخضع الحلول المالية الرقمية المبتكرة لعملية اختبار وتقييم شاملة دون الامتثال المباشر لبعض المتطلبات التنظيمية المحددة بموجب التشريعات النافذة أثناء فترة تواجدها داخل المختبر التنظيمي. ويعمل هذا النهج على تعزيز الابتكار بشكل نشط في استخدام التكنولوجيا المالية، وتسريع مرحلة الدخول إلى السوق.

ثانياً: الأهداف العامة للمختبر التنظيمي

تتمثل الأهداف العامة للمختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار (JoRegBox) المتواجد لدى البنك المركزي الأردني بما يلي:

1. تشجيع الابتكار وتعزيزه داخل القطاع المالي والمصرفي وذلك عن طريق السماح لرياديي الأعمال والمبتكرين من تطوير واختبار منتجات وخدمات ونماذج أعمال رقمية جديدة ومبتكرة دون تحمل العبء الكامل للامتثال التنظيمي وتسريع وصولهم للأسواق.

2. تعزيز المنافسة داخل القطاع المالي والمصرفي نتيجة خفض القيود والحواجز أمام دخول مقدمي خدمات مالية جدد خصوصًا للشركات الناشئة والشركات الصغيرة، مما يدعم اتاحة خدمات مالية أفضل كخيارات متعددة أمام المستهلكين الماليين.

3. دعم التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي ضمن بيئة تشريعية توائم بين تعزيز الابتكار وإدارة المخاطر، وذلك من خلال زيادة دراية البنك المركزي الأردني بالعديد من المنتجات والخدمات المالية ونماذج الأعمال الرقمية المبتكرة؛ مما يجعله قادرًا على صياغة التشريعات المنظمة لتلك المنتجات والخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

4. تسهيل ممارسة الأعمال في المملكة وبشكل يساهم في جذب وتوسيع قاعدة الاستثمارات المحلية والخارجية في الشركات الناشئة في مجال صناعة التكنولوجيا المالية وابتكاراتها.

5. توفير آليات للتعامل مع التطبيقات التكنولوجية الحديثة والتحديات والمخاطر المرتبطة باستخدامها، وذلك من خلال مساعدة البنك المركزي الأردني على تحديد التحديات والمعيقات الرقابية التي تواجه صناعة التكنولوجيا المالية تحديدًا دقيقًا ومراجعتها، وذلك على أساس منهج تجريبي قائم على تحديد المخاطر والموازنة معها في دعم الابتكار.

6. احتواء وتخفيف المخاطر المرتبطة بالمنتجات والخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة، عن طريق مشـــاركة البنك المركزي الأردني لمقدمي الطلبات في تحديد ومعالجة المخاطر الناشـــئة خلال مرحلة تنفيذ الاختبار، وحماية المستهلك المالي، وتعزيز الاستقرار المالي.

7. التوسع في تصميم وتطوير الحلول المالية الرقمية المبتكرة بشكل يعمل على تحسين مستويات العرض والطلب للخدمات والمنتجات المالية الرقمية بما يوائم احتياجات المســـتهلك المالي، إلى جانب تعزيز الوصـــول وتحســـين مســـتويات الاســـتخدام للخدمات المالية الرقمية للوصـــول إلى اشتمال مالي رقمي مستدام.

ثالثاً: المبادئ الأساسية للمختبر التنظيمي

يقوم مبدأ عمل المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار (JoRegBox) المتواجد لدى البنك المركزي الأردني على عدد من الأسس والمبادئ العامة وهي على النحو التالي:

1. يعمل البنك المركزي الأردني على اســـتقبال وتلقي الطلبات المتعلقة بمشـــاريع الحلول المالية الرقمية المبتكرة للدخول إلى المختبر التنظيمي وفقًا لما يلي:

1.1. نظام النافذة المفتوحة Open Window System: حيث بموجب هذا النظام يمكن لمقدمي الطلبات التواصـــل مع البنك المركزي الأردني وتقديم طلباتهم للدخول للمختبر التنظيمي في أي وقت من أوقات الســـنة ودون تحديد فترة زمنية بالخصـــوص. وللبنك المركزي تعليق فتح النافذة للأوقات التي يراها مناســـبة وفقًا لمقتضـــيات الحال على أن يتم الإعلان عن ذلك من خلال القنوات المناسبة وبشكل مسبق.

1.2. نظام الافواج المتتالية Cohort System: حيث يقوم البنك المركزي الأردني بموجب هذا النظام بتحديد فترة زمنية خلال الســـنة يتم فيها فتح باب اســـتقبال وتلقي طلبات الدخول للمختبر التنظيمي التي تستهدف نشاط مالي محدد مثل (تأمين، تمويل، صرافة، دفع وغيرها)، على أن يتم الإعلان عن موعد بدء الفترة الزمنية وكافة تفاصـــيلها قبل (3) أشهر كحد أدنى من تاريخ بدء هذه الفترة.

1.3. نظام التحدي Challenge System: بموجب هذا النظام يقوم البنك المركزي الأردني خلال الســـنة بإطلاق برنامج تحدي لاســـتقبال وتلقي طلبات الدخول للمختبر التنظيمي التي تستهدف مشاريع حلول مالية رقمية مبتكرة محددة النطاق والغرض (منتج محدد)، على أن يتم الإعلان عن موعد برنامج التحدي قبل (3) أشـــهر كحد أدنى من تاريخ انطلاقه.

2. يقوم البنك المركزي الأردني بالإعلان عن أبرز الأولويات للتحديات والمعوقات التي تواجه القطاع المالي والمصـــرفي في المملكة (Problem Statement)؛ لتوجيه رواد الأعمال والمبتكرين بالعمل على تطوير حلول مالية رقمية مبتكرة لحلها. علماً أن ذلك لا يعيق أو يحول دون اســتقبال وتلقي البنك المركزي الأردني لطلبات تتعلق بالحلول المالية الرقمية المبتكرة التي

تقع خارج نطاق الأولويات المحددة مسبقاً (Problem Statement) ولكن مع إعطاء الأولوية والأهمية النسبية للطلبات المتعلقة ببيان التحديات والمعوقات المعلن عنها.

3. لا يستوفي البنك المركزي الأردني أية مبالغ مالية أو رسوم لقاء تقديم طلبات الدخول للمختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار، إلا أنه يتعين على مقدمي الطلبات تلبية كافة المتطلبات والشروط اللازمة لتنفيذ الاختبارات الخاصة بالحلول المالية الرقمية المبتكرة ضمن بيئة المختبر التنظيمي، وبما يتوافق مع السياسات الموضوعة من قبل البنك المركزي الأردني، وبعد أخذ الموافقات المناسبة بهذا الخصوص تمهيدًا لاستخدامها في الأسواق.

4. يتعذر قبول طلبات الدخول للمختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار إذا انطبقت عليها أي من الحالات التالية:

4.1. أن يكون الطلب غير مكتمل أو غير معبأ حسب الأصول، وبالرغم من ذلك يجوز للبنك المركزي الأردني وفقًا لتقديره اتاحة الفرصة لمقدم الطلب لإعادة تعبئة طلبه حسب الأصول وبخلاف ذلك يتم رفض الطلب كليًا.

4.2. إذا كان الحل المالي الرقمي موضوع الطلب لا يندرج ضمن الأنشطة المالية الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي الأردني، وبالرغم من ذلك يتم توجيه مقدم الطلب من قبل البنك المركزي الأردني إلى الجهة التنظيمية - إن وجدت - التي يقع ضمن نطاقها تنظيم الحل المالي الرقمي موضوع الطلب.

4.3. إذا لم يُظهر الحل المالي الرقمي موضوع الطلب تميزه وتفرده بمزايا أو صفات أو بتكنولوجيا حديثة تجعل منه ابتكارًا ذو قيمة مضافة أو جوهرية يميزه على المنتجات أو الخدمات أو نماذج الأعمال القائمة في السوق.

4.4. إذا كان الحل المالي الرقمي موضوع الطلب لا يزال مجرد فكرة أو في طور البناء والتطوير والتحديث أو في مرحلة تنفيذ الفحوصات وغير جاهز بعد للعمل على البيئة الحية، وبالرغم من ذلك يتم توجيه مقدم الطلب من قبل البنك المركزي الأردني إلى الجهة الأكثر ارتباطًا بطلبه وفقًا للمرحلة التي يكون بها الحل المالي الرقمي موضوع الطلب كالحواضن أو مسرعات الأعمال أو مختبرات الابتكار.

4.5. إذا كان الحل المالي الرقمي موضوع الطلب منظم بالشكل السليم بموجب التشريعات النافذة ولا يوجد ما يعيق تطبيقه في السوق.

4.6. إذا كان الحل المالي الرقمي موضوع الطلب يشكل مستوى غير مقبول من المخاطر سيما على المستهلكين الماليين أو استقرار النظام المالي، أو في حال عدم قدرة مقدم الطلب على تحديد المخاطر المحتملة للحل المالي الرقمي أو معالجتها والتخفيف من حدتها على نحو مقبول.

JO REG BOX

4.7. إذا كان المقصـــد من دخول الحل المالي الرقمي موضـــوع الطلب إلى بيئة المختبر التنظيمي هو للالتفاف فقط على الأطر التشـــريعية النافذة ومتطلبات البنك المركزي الأردني ووفقًا لتقديرات البنك المركزي.

4.8. إذا كان هيكل الملكية لمقدم الطلب غير واضح أو يسوده الغموض وبشكل يولد الشكوك لدى البنك المركزي الأردني بوجود شـبهة غسـل أموال أو تمويل إرهاب أو احتيال أو غيرها من الجرائم المالية، أو في حال كان أي من الأشـخاص ضـمن هيكل الملكية بما في ذلك الإدارة التنفيذية العليا مدرجًا على قوائم الحظر الدولية أو القائمة الوطنية لتمويل الإرهاب.

4.9. إذا كان الحل المالي الرقمي مسجل ضمن سجل الملكية الفكرية لدى الجهات الرسمية باســـم شـــخص خلافًا لمقدم الطلب، وتبين ذلك للبنك المركزي خلال أي مرحلة من مراحل دخول الحل المالي الرقمي للمختبر التنظيمي، فللبنك المركزي بهذه الحالة إخراج الحل المالي الرقمي وعدم تخريجيه.

5. تقوم منهجية عمل المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار لدى اختبار الحلول المالية الرقمية على مبدأ استثناء هذه الحلول من الامتثال المباشر لبعض المقتضيات التشريعية النافذة بخلاف المتطلبات الخاصـة بحماية المسـتهلك المالي وحماية البيانات وسـريتها ومكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن السيبراني على أن يتم مراعاة الامتثال لها سواء بشكل كلي أو جزئي وفق النهج المستند على المخاطر.

6. تكون فترة اختبار الحلول المالية الرقمية ضـــمن بيئة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار سـتة أشـهر كحد أقصـى، وللبنك المركزي الأردني تمديد هذه الفترة بناء على أسباب مبررة تأخذ بالاعتبار طبيعة التقنية المســـتخدمة أو طبيعة المنتج أو الخدمة أو نموذج العمل أو مستوى نضجه أو جاهزيته للعمل في السوق ضمن النطاق المفتوح (غير المقيد) أو نظرًا لمدى توفر الإطار التشـــريعي المناســـب لتنظيمه بعد تخرجه، وبجميع الأحوال يجب أن لا تزيد فترة التمديد هذه عن مثلي فترة الاختبار.

7. في حال الانتهاء من كافة مراحل اختبار الحلول المالية الرقمية ضـــمن بيئة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار وتخريجها؛ فإن ذلك لا يعني منح مقدم الطلب رخصـــة رسـمية من البنك المركزي الأردني لممارســـة أعماله، وإنما يجب على مقدم الطلب الســـير بالإجراءات الرســـمية وبحســـب الأصـــول للحصـــول على الترخيص اللازم أو توفيق أوضـــاعه لدى البنك المركزي - إن لزم الأمر - وفقاً للمتطلبات والإطار الزمني الذي يحدده البنك المركزي الأردني بالخصوص.

8. أن يكون لدى مقدمي طلبات الدخول للمختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار الضـــمانات الكافية لحماية العملاء بما في ذلك الحفاظ على ســـرية بياناتهم وحمايتها وعدم اســـتخدامها لأغراض أخرى خارج نطاق المختبر التنظيمي، وكذلك الموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتهم خلال فترة اختبار الحلول المالية الرقمية موضـــوع طلبهم، والتخفيف من المخاطر التي تنشـــأ داخل بيئة المختبر التنظيمي.

JO REG BOX

9. في حالة قيام أكثر من جهة بالاشتراك في تقديم طلب للدخول إلى المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار لاختبار حل مالي رقمي، يجب عليهم تحديد جهة واحدة منهم لتقديم الطلب والتعامل مع المختبر التنظيمي، وعلى أن تتولى هذه الجهة قيادة المشروع مع وضع خطة بديلة في حالة تخارج أحد الشركاء أثناء مرحلة الاختبار.

رابعاً: الفئات المستهدفة من المختبر التنظيمي

تتمثل الفئات المستهدفة للدخول والانضمام إلى المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار من الجهات التالية:

1. المؤسسات المالية والمصرفية المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني والخاضعة لإشرافه ورقابته.
2. شركات التكنولوجيا المالية بما في ذلك الشركات الناشئة التي تقوم بتطوير منتجات أو خدمات أو تقنيات مالية جديدة سواء داخل المملكة أو خارجها.
3. الجامعات والمؤسسات البحثية.
4. المؤسسات العامة والجهات الحكومية.
5. أي جهات أخرى بحيث يتم النظر بطلبها في حينه.

خامساً: الأنشطة المستهدفة من المختبر التنظيمي

يُعنى المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار بكافة الحلول الرقمية المبتكرة التي تقع ضمن أي نشاط من الأنشطة المالية التالية أو أكثر أو ترتبط بها:

1. الأعمال المصرفية بما يشمل الأعمال المصرفية الإسلامية.
2. خدمات التأمين.
3. خدمات الدفع وتحويل الأموال إلكترونيًا.
4. خدمات الادخار والاقراض والتمويل وبما يشمل التمويل البديل.
5. الاشراف والرقابة (Suptech) والامتثال التنظيمي (Regtech) وإدارة المخاطر (Risktech).
6. أية خدمات رقمية مساندة للأنشطة المالية تساهم في دعم عملية التحول الرقمي للقطاع المالي والمصرفي وبما يشمل الخدمات التي تقدم من قبل أطراف ثالثة.

سادساً: معايير قبول طلبات الانضمام للمختبر التنظيمي

يمكن لأي من الفئات المستهدفة التقدم بطلب الانضمام للمختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار لاختبار الحلول المالية الرقمية المقدمة من قبلهم؛ شريطة أن يتوافر في الحلول الرقمية أي من المعايير التالية كحد أدنى، وأيضًا أن تكون مدرجة ضمن نطاق أي من الأنشطة المستهدفة المحددة في هذا الإطار:

1. أن تكون الحلول الرقمية المبتكرة موضـــوع الطلب فريدة من نوعها؛ أي أن يكون المنتج أو الخدمة أو نموذج العمل الذي يقوم عليه الحل المقترح جديد وغير موجود في الســـوق ويعالج تحدي مالي محدد.

2. أن تكون الحلول الرقمية المبتكرة موضوع الطلب ذات قيمة مضافة على الخدمات المالية القائمة في الســـوق، وذلك بأن يكون المنتج أو الخدمة أو نموذج العمل متفردًا بصـــفات أو مزايا أو يستخدم تكنولوجيا حديثة تجعل منه متميزًا عن ما هو قائم ومعمول به في السوق، أو يساهم في تطوير وتحســـين جودة الخدمات المالية الحالية، وقد يشـــمل ذلك انخفاض التكاليف، أو زيادة الوصول إلى الخدمات المالية، أو تحسين الكفاءة، أو تحسين تجربة المستهلك المالي.

3. أن تكون الحلول الرقمية المبتكرة موضـــوع الطلب تعالج موضـــوع مرتبط بتعزيز الإشـــراف والرقابة لدى البنك المركزي أو الامتثال التنظيمي لدى مقدمي الخدمات المالية أو أنه يعزز إدارة المخاطر وبما يشتمل على تحديد المخاطر المحتملة والتخفيف منها، ويتضمن ذلك معالجة مخاوف الأمن السيبراني وخصوصية البيانات ومنع الاحتيال وجرائم غسل الأموال وغيرها من التدابير الأمنية لحماية كل من مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين الماليين.

4. أن تكون الحلول الرقمية المبتكرة موضوع الطلب قابلة للتطبيق على نطاق واسع في السوق بعد تخريجها من بيئة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار.

سابعاً: مراحل التعامل مع طلبات الانضمام للمختبر التنظيمي

يبين هذا البند آلية ومنهجية قيام البنك المركزي الأردني في التعامل مع الطلبات المقدمة للانضـــمام إلى المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار والتي ترد من الفئات المســـتهدفة المحددة ضـــمن هذا الإطار، حيث تنقسم مراحل التعامل مع الطلبات حسب الآتي:

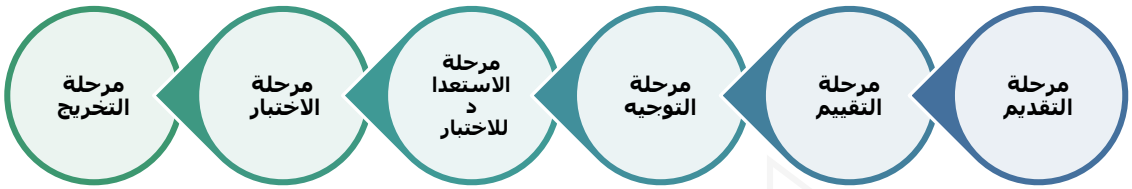

1. مرحلة تقديم الطلب:

1.1. يتم بموجب هذه المرحلة تقديم طلبات الدخول للمختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار من قبل الفئات المستهدفة، حيث يتطلب من كافة المتقدمين تعبئة الطلب الإلكتروني المتاح على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي ضـــمن تبويب (التكنولوجيا المالية)، ثم تقديمه إلكترونيًا بعد التأكد من تغطية كافة عناصره وأركانه.

JO REG BOX

1.2. يتم اســـتلام طلبات الدخول للمختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار إلكترونيًا من قبل البنك المركزي الأردني والذي يقوم بدوره في إعلام مقدمي الطلبات باســـتلام طلباتهم خلال فترة لا تتجاوز يومي عمل من تاريخ استلام الطلب.

2. مرحلة تقييم الطلب:

2.1. ضـــمن هذه المرحلة يقوم البنك المركزي الأردني بدراســـة الطلب وفقًا لأدوات محددة مســـبقًا ومعتمدة لديه كمعايير موحدة للنظر في أي طلب مقدم للمختبر التنظيمي وتقييمه.

2.2. يبلغ الحد الأقصـــى لفترة دراســـة وتقييم الطلب من قبل البنك المركزي الأردني (60) يوم عمل تبدأ من تاريخ إعلام مقدم الطلب باستلام طلبه مكتملاً.

2.3. يمكن للبنك المركزي تمديد فترة دراســـة وتقييم الطلب حال لزم الأمر، مع إشـــعار جميع مقدمي الطلبات بهذا التمديد، وبجميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز فترة التمديد عن (30) يوم عمل.

2.4. على الرغم مما ورد في البند (2.2) أعلاه، تبدأ مرحلة تقييم الطلب الوارد للمختبر التنظيمي عبر نظام النافذة المفتوحة Open Window System بعد (30) يوم عمل من تاريخ إشـــعار مقدم الطلب باستلام طلبه.

3. مرحلة التوجيه:

3.1. يتم بموجب هذه المرحلة إعلام مقدم الطلب بالنتيجة النهائية الخاصة بطلبه سواء بقبول الدخول إلى المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المـالية والابتكـار أو رفض ذلـك مع توجيـه مقدم الطلـب وإرشاده وفقًا لمقتضى الحال.

3.2. تكون الفترة الزمنية المحددة لمرحلة التوجيه (3) أيام عمل فقط، وبحيث تبدأ في أول يوم بعد انتهاء مرحلة تقييم الطلب.

3.3. في حال تم الموافقة على الطلب يتم توجيه مقدم الطلب لاســـتكمال الإجراءات والمتطلبات الخاصة لاختبار الحل المالي الرقمي موضوع الطلب ضمن بيئة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار.

3.4. أما في حال تم رفض الطلب فيتم إعلام مقدم الطلب بذلك مع بيان أســـباب الرفض، وللبنك المركزي التحفظ عن ذكر الأسباب وفق مقتضى الحال.

4. مرحلة الاستعداد للاختبار:

4.1. لغايات تمكين مقدم الطلب من البدء في تنفيذ مرحلة الاختبار للحل المالي الرقمي موضـــوع طلبه، فإنه يســـتوجب عليه خلال مرحلة الاســـتعداد للاختبار تزويد البنك المركزي الأردني بالمتطلبات المدرجة تاليًا، وذلك خلال فترة لا تتجاوز (30) يوم عمل تبدأ بعد انتهاء مرحلة التوجيه:

JO REG BOX

4.1.1. خطة إدارة المخاطر المرتبطة بالحل المالي الرقمي موضـــوع الطلب، وبما يشـــمل تحديد تلك المخاطر والضوابط اللازمة للتخفيف منها على نحو مقبول.

4.1.2. نموذج الإفصـــاح العام للعملاء عن كافة المخاطر المحتملة للحل المالي الرقمي موضـــوع الطلب، بما في ذلك رســـالة التأكيد عليهم بقبول المخاطر خلال عملية الاختبار، إلى جانب الحصول على موافقتهم الخطية لمعالجة بياناتهم ولقبول المخاطر المحتملة، والتعهد بإعلامهم بأية تبعات قد تنشأ خلال إجراء الاختبار وتعويضهم عن أية أضرار قد تلحق بهم إن وجدت.

4.1.3. محددات ومعايير وضـــوابط تنفيذ الاختبار وبما يشـــمل الحد الأعلى لعدد العملاء المشاركين في الاختبار وفئاتهم وسقوف الحركات وغيرها وبشكل يجعل من المخاطر المحتملة مسيطرًا عليها.

4.1.4. تقديم الضـــمانات المالية المناســـبة وإيداعها في حســـاب منفصـــل لدى أي من البنوك العاملة في المملكة في حساب أمانات (Escrow Account) إذا تطلب الأمر ذلك.

4.1.5. توفير آلية محددة وواضـــحة لحل النزاعات التي قد تنشـــأ خلال التواجد ضـــمن بيئة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار.

4.1.6. كافة تفاصـيل وسـيناريوهات ونتائج الاختبار التي تم تنفيذها، ومؤشـرات قياس الأداء لنجاح سيناريوهات الاختبار التي سيتم تنفيذها خلال فترة تنفيذ الاختبار.

4.1.7. خطة الخروج المقترحة من المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار.

4.2. يلتزم البنك المركزي الأردني بتبليغ مقدم الطلب بجاهزيته للبدء في تنفيذ الاختبار للحل المالي الرقمي موضوع الطلب ضمن بيئة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار، وذلك خلال فترة لا تتعدى (15) عمل من تـاريخ تزويـد مقدم الطلـب البنـك المركزي بمـا يثبـت تلبيتـه للمتطلبات الواردة في البند (4.1) أعلاه.

5. مرحلة الاختبار:

5.1. ضـــمن هذه المرحلة يلتزم مقدم الطلب بالبدء في تنفيذ الاختبار ضـــمن بيئة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار بحسـب السـيناريوهات الموضـوعة بالخصـوص وضـمن آليات الإشـــراف والمتابعة الدورية على الاختبار من قبل البنك المركزي الأردني لرصـــد المخاطر وأية تبعات قد تظهر خلال تنفيذ الاختبار والوقوف عليها وتقييمها بالتعاون مع مقدم الطلب لبيان الحاجة إما لوقف تنفيذ الاختبار أو التوصية بإجراء التعديلات اللازمة.

5.2. للبنك المركزي ووفقًا لجســـامة المخاطر التي تم رصـــدها والقدرة على تخفيفها اتخاذ القرار اللازم بوقف عمل الحل المالي الرقمي المبتكر بشـكل مؤقت ولفترة لا تتعدى (15) يوم لتمكين مقدم الطلب بإجراء التعديلات التي قد تطرأ على آلية تنفيذ الحل المالي الرقمي المبتكر خلافًا

JO REG BOX

للسيناريوهات الموضوعة مسبقًا بالخصوص وبشكل يخفف من حدة المخاطر التي تم رصدها على نحو يجعلها مقبولاً.

5.3. للبنك المركزي إيقاف العمل باختبار الحل المالي الرقمي المبتكر وإخراجه نهائيًا ضمن بيئة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار - مع إمكانية التحفظ على الأسباب وعدم التصريح بها وفقًا لمقتضيات الحال – وذلك في أي من الحالات التالية:

1. إذا لم تحقق التجربة خلال فترة الاختبار الأهداف والمخرجات المتوقعة وفقًا لسيناريوهات الاختبار والأطر الزمنية المعتمدة.

2. إذا كانت المخاطر الناتجة عن اختبار الحل المالي الرقمي المبتكر لا يمكن السيطرة عليها أو التخفيف من حدتها على نحو مقبول وبشكل يجعل تلك المخاطر تطغى على الفائدة المرجوة أو تشكل تهديد على أمن وسلامة واستقرار النظام المالي أو تمس بمتطلبات حماية المستهلك المالي.

3. بناءً على رغبة مقدم الطلب شريطة بيان الأسباب الداعية لذلك.

5.4. يجب على مقدم الطلب الانتهاء من تنفيذ الاختبار ضمن بيئة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار خلال مدة لا تتجاوز (6) أشهر، وله أن يتقدم للبنك المركزي بطلب تمديد هذه المدة لفترة أخرى مشابهة أو أقل بناء على أسباب مبررة، وعلى أن يتم تقديم طلب التمديد قبل (30) يوم من نهاية فترة الاختبار المحددة أعلاه.

5.5. في نهاية هذه المرحلة، يلتزم البنك المركزي الأردني بإعلام مقدم الطلب رسميًا بنجاح أو فشل الاختبار للحل المالي الرقمي المبتكر، وحال فشل الاختبار يتم بيان أسباب ذلك لتكوين الدروس المستفادة ومعالجتها في المستقبل - إن وجدت -.

6. مرحلة التخريج:

6.1. وفق هذه المرحلة، وفي حال نجاح الاختبار للحل المالي الرقمي المبتكر ضمن بيئة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار يسمح لمقدم الطلب إطلاق المنتج في السوق؛ شريطة الايفاء بكافة المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها خارج بيئة المختبر التنظيمي والمرتبطة بتقديم الأنشطة المالية المتصلة بالمنتج.

6.2. عند الخروج من بيئة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار يلتزم مقدم الطلب بالتأكد من إنهاء كافة الالتزامات المترتبة عليه وبحسب خطة الخروج المقدمة.

JO REG BOX

ثامناً: التقارير

1. يجب على مقدم الطلب العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بتقارير شـهرية أو عند الطلب تبين سير عمل الاختبار خلال مرحلة الاختبار وعلى أن تشتمل هذه التقارير - على سبيل المثال لا الحصر - على ما يلي:

   1.1. ما تم إنجازه خلال فترة الاختبار بما يتوافق ومؤشرات الأداء المحددة.
   1.2. المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بالاختبار.
   1.3. أي مؤشرات ذات علاقة بالجرائم المالية كالاحتيال المالي أو الاختراق أو غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وآليات الكشف عنها والإجراءات المتخذة للتصويب.
   1.4. الحوادث التشغيلية إن وجدت والاجراءات المتخذة لتصويب الأوضاع.
   1.5. أية مخاطر أخرى مستحدثة ولم تكن مذكورة ضمن مراحل تقديم الطلب وتقييمه، وآلية التعامل مع تلك المخاطر إن وجدت.
   1.6. مستوى رضا العملاء والشكاوى إن وجدت.
   1.7. أية بيانات أو معلومات أخرى يتم طلبها من البنك المركزي الأردني.

2. يجب على مقدم الطلب العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بالتقرير النهائي لكامل فترة الاختبار وبحد أقصـــى خلال (15) يوم عمل من تاريخ انتهاء مرحلة الاختبار بحيث يشـــمل - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

   2.1. المتطلبات الواردة في البند (1) أعلاه.
   2.2. النتائج النهائية للاختبارات وإجراءات تنفيذ خطة الاطلاق في السوق.

تاسعاً: أحكام عامة

1. يقوم البنك المركزي الأردني بنشـــر قائمة بالمشـــاريع التي تم تخريجها بنجاح من المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار، وذلك على الموقع الالكتروني للبنك المركزي مرفق بها كامل المعلومات المتعلقة بأصحاب تلك المشاريع والحلول المالية الرقمية المبتكرة المقدمة من قبلهم. ويلتزم البنك المركزي الأردني بمراجعة وتحديث هذه القائمة بشـــكل دوري ووفق المتغيرات ومتطلبات السوق.

2. يقوم كافة مقدمي طلبات الدخول للمختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار بالتواصـل مع البنك المركزي الأردني عند الحاجة من خلال البريد الالكتروني (Jo-fintech@cbj.gov.jo).

JO REG BOX

الإطار الزمني للتعامل مع الطلبات المقدمة للمختبر التنظيمي